مستخلص البحث

حاكيم ، فاخريا ، 07210021 ، مخالفا رأي القاضي إثبت الزواج في القضية رقم 0314/Pdt.G/2011/PALmj على المحكمة الدينية Lumajang . البحث. الموضوع: مؤسسة الأحول الشخصية. كلية: الشريعة الجامعة الحكمية الإسلامية مولانا مالك إبراهيم (المالكي) مالانج.

المشرف: الحاج موجائيد كومكيلو، الماجستير

كلمات البحث: رأي مخالف ، اثبت الزواج ،

وفي القانون رقم 50 لسنة 2009 بشأن تعديل الثانية من القانون رقم 7 لعام 1989 على السلطة المطلقة للمحكمة الدينية الدينية، من بين أمور أخرى، هو تلقي وفحص، ومحاولة حل اثبت زواج المسألة للأزواج الذين ليس لديهم شهادة زواج. في حالة اثبت الزواج رقم هذا 0314/Pdt.G/2011/P.A.Lmj تم مقدم الطلب متزوجا من الناحية القانونية إلى أن سجلت في مقاطعة KUA Tekungوحصلت على عدد من قانون الزواج الاقتباس: 104/13/V/2008بتاريخ 14 مايو 2008 ولكنها تقدمت اثبت زواج على سيادة القانون قبل ابنه الذي ولد في صك مؤرخ نكاح. في حكم بناء على طلب من وجود اختلاف في الرأي نشأت بين أفراد، مما تسبب في مخالفة رأي القضاة. ثم أن تكون الحالة مثيرة جدا للاهتمام لدراسة كلا من منظور القانون الموضوعي (قانون الزواج، المملكة للاستثمارات الفندقية)، فضلا عن القانون الرسمي (القانون الإجرائي).

ما من سبق، فإن الباحث مهتمة في معرفة بعض القضايا الواردة في صياغة المشكلة، وهما: أولا، رفض النظر الأساسية للقاضي الذي وافق (رأي الأغلبية) في حالة اثبت الزواج .ثانيا، النظر الأساسية للمعارضة رأي القضاة الذين ينتهكون السلبية (*niet onvankelijke verklaard*) في حالة اثبت الزواج .الثالثة، من العواقب القانونية لمقدم الطلب بعد تطبيق حالة اثبت غير شرعي إنهاء.

استخدم الباحثون نوعا من البحوث القانونية المعيارية، ونهج للقانون (نهج النظام الأساسي). أساليب جمع البيانات من المقابلات والوثائق. في تحليله، استخدم الباحثون المنهج الوصفي في التحليل. ولذلك، فإن المواد الأولية قانوني في شكل حكم القاضي والمواد القانونية الثانوية المستمدة من كتب الأدب أو القراءة التي هي ذات صلة بالموضوع. ثم تحليلها إلى نتيجة مفادها أن: أولا، في القضية رقم: 0314/Pdt.G/2011/PALmj أسقط القاضي رفض هذا القرار اتخذ لان الدلائل تشير الى وجود تفتقر إلى شهود الإثبات بحيث لا رجع يلبي متطلبات الحد الأدنى من الاثبات. الثانية، والقاضي الثاني في رأيه المخالف أن طلبا رسميا لأية عيوب واضحة التشهير(*obscuur libel*)، وخطأ في شخصية ومقدم الطلب لديه شهادة سارية المفعول من الزواج الذي يعتبر غير معقول تطبيق القانون، ويجب أن يعلن غير مقبول .(*niet onvankelijke verklaard*) ثالث، لا يمكن للقضاة حكم الاستئناف جاء من خلال تطبيق أمر سيكون مقبولا (*niet onvankelijke verklaard*) وإلى يومنا هذا الطلب لم يعد يقدم المزيد من الإجراءات القانونية هو الأثر القانوني لقرار سلبي ويعتبر العودة إلى حالته الأصلية، على حد سواء الزواج من الملتمسين (ثابتة المناسبة شهادة الزواج الشرعي)، وحالة الطفل (لا يزال طفلا ولدوا خارج إطار الزواج صالحا)، وقانون النكاح لا يزال الأدلة الشرعية الأصيلة.